

قراءة سوسيولوجية لتاريخ التجربة الاقتصادية في الجزائر

د. فراحي محمد أكلي

جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية

Résumé :

Le présent article est une analyse sociologique de l'expérience économique sociologique et historique des politiques économiques préconisées par l'Etat algérien depuis le lancement des choix de type « dirigiste » jusqu'à la période de la transition vers l'économie de marché, à travers les réformes structurelles ayant marqué la fin des années 1980 et le début des années 1990. Il s'agit ici d'une lecture sociologique de la trajectoire de la pratique économique et de son organisation. Cette lecture permettra une meilleure compréhension, afin de faire ressortir les aspects ignorés par l'économiste, des schémas et les politiques économiques en Algérie.

ملخص:

عندما نرجع إلى واقع التجربة الاقتصادية في الجزائر يمكن لنا أن نكتشف أن الممارسة الاقتصادية قد عرفت تغيرات عميقة أدت إلى تحول وانتقال السياسات الاقتصادية من سياسات ذات الطابع التوجيهي المدعم من طرف مؤسسة الدولة إلى سياسات اقتصادية أكثر ليبرالية وذلك في إطار ما يعرف باسم "اقتصاد السوق".

وعلى هذا يمكن لنا رسم الأبعاد الكبرى للتجربة الاقتصادية في الجزائر من خلال تصنيفها إلى ثلاثة مراحل تاريخية وتنظيمية أدت إلى تشكيل ثلاثة أنواع من السياسات الاقتصادية التي يمكن أن يلخصها هذا المقال.

مدخل تمهيدي:

من البديهيات الأساسية المعروفة في السياسة الاقتصادية في الجزائر وخاصة في مراحلها الأولى، هي الاختيارات الاقتصادية والسياسية العمومية التي كانت تعتمد

أساسا على الصناعات المصنعة التي كانت وراء كل السياسات الموجهة منذ أواخر سنة 1960، بحيث إن التجربة الاقتصادية في الجزائر بدأت بموازاة مع تطور النهج الصناعي الاشتراكي الذي دعمه الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الشرقي سابقا.

هذا الأمر الذي يوضح لنا أن الاقتصاد يعبر دائما عن وجود مجموعة من الاختيارات والتوجهات السياسية والأيدولوجية، ذلك لكون السياسات الاقتصادية تعتمد دوما على مجموعة من القواعد والقيم التنظيمية العامة التي تتبلور من خلال وجود مستويات مختلفة من المرجعية السياسية والأيدولوجية السائدة في المكان والزمان. وهذا ما يفسر حتى الوقائع المعاصرة المعبرة عن وجود أيدولوجيات أخرى سائدة ضمن هذا البعد. ذلك لكون الاقتصاد يعرف بأنه علم الاختيارات الفعالة⁽¹⁾ أي أنه من الممكن اتخاذ قرارات واختيارات مختلفة من أجل تحقيق أهداف معينة على المدى القصير والمتوسط، أو على المدى البعيد. لكن بشرط أن تكون هذه الاختيارات مناسبة وفعالة، وذلك بمقارنتها مع طبيعة الوسائل والإمكانيات المتوفرة في بلا معين وبطبيعة المشكلة الاقتصادية المطروحة في الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

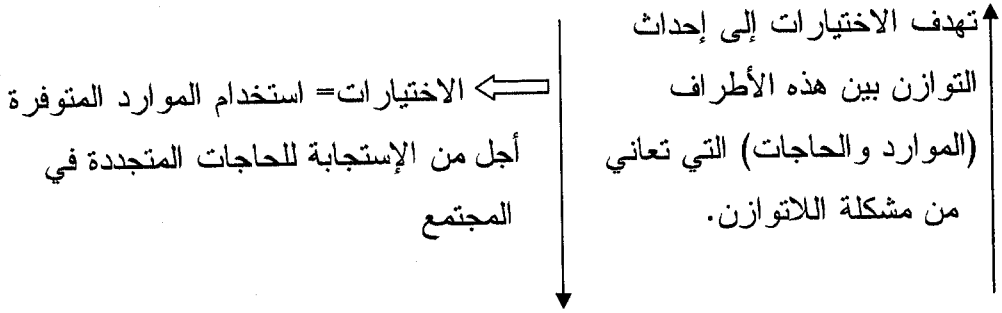
ويمكننا أن نستخلص من هذا التحديد المعرفي لعلم الاقتصاد، أن التنظيم الاقتصادي المعبر عنه من خلال السياسة الاقتصادية، يعني قبل كل شيء اتخاذ حلول واختيارات أكثر فعالية وبأقل تكلفة ممكنة. ونستطيع أن نوضح ذلك أكثر من

¹ - La science économique comme science des choix efficaces ou opportuns.

خلال تحديد هذه الاختيارات والسبل بحسب وجود واقع معين يعكس طبيعة المشكلة الاقتصادية في مجتمع معين، وفي فترة زمنية معينة.

والمخطط التالي يحدد ذلك بوضوح أكبر:

(+) الاختيارات:



الحاجيات (-) الموارد

يبين هذا المخطط أن المشكلة الاقتصادية ترتبط بوجود كل من عنصر الموارد والحاجيات في زمان ومكان معينين، بحيث إن الحاجيات تتسم بالزيادة غير المحدودة، لأن حاجيات الأفراد والمجتمعات تعرف تزايداً واختلافاً مستمرين، الأمر الذي يجعلها متميزة ومختلفة من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى. وهذا ما يجعلنا نكتشف خصوصية هامة لهذا العنصر الذي يمتاز بالخصوصية الزمانية والمكانية، ويمتاز كذلك بخصوصيات ثقافية واجتماعية، بحيث إن الحاجيات تختلف بحسب اختلاف المجتمع والثقافة أيضاً. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الموارد والثروات المختلفة التي تعبر يشكل واضح عن توزيع متباين ومختلف بين البلدان والمجتمعات المختلفة، وهي متميزة من فترة زمنية إلى أخرى بحسب متطلبات التنمية الاقتصادية والبشرية.

وهذا ما يبين لنا وجود خصوصية مميزة لعنصر الموارد الذي يتسم بتوزيع غير عادل بين الأمم والمجتمعات. ويمكن استخلاص - من خلال وجود هذه

الخصوصيات- أن الاختيارات الاقتصادية في المجتمع، يجب أن تكون مناسبة لطبيعة الحاجات ونوعية الموارد المتوفرة في مجتمع معين وفي فترة زمنية معينة. والحلول المقترحة لمعالجة المشكلة الاقتصادية، لا يمكن حسب هذا التطور أن تخرج من نطاق الوجود الحقيقي لهذين العنصرين.

وهو الأمر الذي يوضح أن التنمية الاقتصادية تعني أساسا الطرق والتقنيات التنظيمية المناسبة لإدارة وتسيير الموارد، وذلك من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بإشباع الحاجات المختلفة المتزايدة في المجتمع.

ولكن عندما نرجع إلى معالجة واقع التجربة الاقتصادية في الجزائر، نلاحظ بأن هذه التجربة لم تحترم الخصوصيات المميزة لكل من وضعية الحاجات والموارد الخاصة بالمجتمع الجزائري وذلك منذ بداية السياسات الاقتصادية. وهذا ما يتبين لنا من خلال استعراض مختصر لأهم المراحل المميزة للتجربة الاقتصادية في الجزائر، ولكن سوف ينصبّ اهتمامنا أساسا على دراسة مرحلة الانتقال الاقتصادي نحو اقتصاد السوق وأهم انعكاساته في تشكيل رأسمالية اقتصادية جديدة⁽¹⁾.

والهدف الذي نسعى إلى تحقيقه من خلال هذا العرض، هو الوصول إلى قراءة سوسيولوجية لأهم المراحل التنظيمية التي ميزت الفعل الاقتصادي في الجزائر، ودراسة التحولات البنوية لسياسات الانفتاح الاقتصادي وأثرها في تشكيل الممارسات الاقتصادية الرأسمالية، وذلك من أجل الوصول إلى تصنيف سوسيولوجي لأهم المميزات التي تميز الرأسمالية الجزائرية، وخاصة بعد مرحلة التحول إلى ما يعرف باسم اقتصاد السوق.

¹ - دراستنا تقيم أساسا بدراسة أثر الانتقال الاقتصادي نحو اقتصاد السوق في تشكيل الرأسمالية التجارية في الجزائر. وسوف يتعين علينا دراسة المميزات السوسيولوجية لهذه الرأسمالية.

وعندما نحاول أن نسلط ضوءا سوسيولوجيا على مسار التجربة الاقتصادية في الجزائر، نلاحظ بأنها تجربة خاصة ومميزة رغم قصر مدتها التي لا تتعدى 43 سنة منذ الاستقلال عام 1962. ونلاحظ أيضا أن هذه التجربة الفتية زمنيا أصبحت مع مرور السنوات تجربة ثرية متنوعة من حيث المناهج والاختيارات التي عاشتها البلاد، وهذا ما يسمح لنا القول بأن التجربة الاقتصادية في الجزائر، كانت وما زالت ميدانا خصبا لمختلف التجارب الاقتصادية والتنظيمية التي أدت إلى تشكيل مجموعة من الممارسات الاقتصادية والسياسية متناقضة ومتصارعة في كثير من مراحلها. فهي تجربة ذاقت طعم التناقضات والصراعات الاجتماعية والتاريخية الأمر الذي انعكس مباشرة على آثارها الاقتصادية والاجتماعية، ذلك لأن الممارسة المخضمة التي عاشت جيل السياسات الاشتراكية منذ أواخر السبعينات إلى نهاية الثمانينات، قد ذاقت هي الأخرى طعم السياسات الليبرالية منذ مرحلة الانفتاح الاقتصادي الذي أصبح واقعا محتوما ومفروضا على الممارسة الاقتصادية وعلى المجتمع في آن واحد. ذلك إذا علمنا أنه من الصعب فصل المعادلة الاقتصادية عن المعادلة الاجتماعية والثقافية، وبالتالي صعوبة فصلها عن التاريخ وغن القيم الاجتماعية للمجتمع الذي يُمارَس فيه الاقتصاد.

• وإذا رجعنا إلى واقع الممارسة الاقتصادية في الجزائر، نجدها قد عرفت تحولات كثيرة وجذرية تجلت بالخصوص في مختلف السياسات الاقتصادية التي حاولت اقتراح أنواع مختلفة ومتباينة من الإصلاحات الاقتصادية. كما أن هذه التحولات مست الهيكلة الاقتصادية للنشاط الاقتصادي والهيكلية الاجتماعية للممارسات الاقتصادية، وهو الأمر الذي يتجلى من خلال ظهور فئات جديدة ضمن الهيكلة الاقتصادية المتجددة، ومن خلال تقليص أو زوال بعض الفئات الاجتماعية التي كانت سابقا ركيزة أساسية للسياسات الاقتصادية في البلاد.

وعلى هذا يمكننا رسم المعالم الكبرى للتجربة الاقتصادية في الجزائر بواسطة تصنيفها إلى مراحل وفترات تاريخية وتنظيمية متميزة. لقد الممارسة التنظيمية والسياسية للفعل الاقتصادي في الجزائر ثلاثة عهود تاريخية متباعدة كانت وراء تشكيل ثلاثة أنواع من السياسات الاقتصادية والإصلاحية. ويمكن تلخيص هذه الفترات على النحو التالي:

1- المرحلة الأولى:

والتي تبدأ مباشرة بعد تحقيق الاستقلال السياسي إلى غاية نهاية الثمانينات 1980 وقد تميزت هذه المرحلة من خلال تجسيد نمط الإنتاج الاشتراكي في واقع الممارسات الاقتصادية التي جعلت من الدولة الفاعل الأساسي والمسيطر على الحياة الاقتصادية، بحيث إن مؤسسة الدولة كانت في الوقت نفسه مالكة لوسائل الإنتاج (دولة منتجة)، وهي دولة موجهة للإنتاج للاقتصاد أيضا، أي إنها دولة مسيرة (Etat gestionnaire). والهدف الرئيسي الذي كانت ترمي إليه هذه المرحلة، هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي أو بالأحرى استكمال الاستقلال السياسي بواسطة تحقيق الاستقلالية الاقتصادية تجاه السوق العالمية الرأسمالية، وهذا ما يفسر بوضوح كيفية تنظيم النظام الاقتصادي والتجارة الخارجية.

وقد عرفت هذه المرحلة الأولى للتجربة الاقتصادية في الجزائر تحولات عميقة ومختلفة، مست مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت مبنية على أساس مبادئ إيديولوجية وتاريخية ضمن المشروع التنموي الخاص بالاشتراكية كمنهج سياسي وتنظيمي، من أجل بناء الاقتصاد الوطني على أساس القطاع الصناعي أو ما يعرف باسم الصناعات المصنعة. ولقد أشار الخطاب المرجعي لميثاق طرابلس إلى ذلك بكل وضوح، والذي حدد الأفق والمعالم الكبرى لهذا المشروع من خلال العبارات التالية: " الثورة الديمقراطية الشعبية بناء واع للمجتمع

في إطار مبادئ اشتراكية وسلطة في يد الشعب حتى تكون تنمية الجزائر سريعة ومنسجمة وموجهة نحو تلبية حاجات الجميع، وفي إطار التعاون يجب أن تكون متصورة بالضرورة ضمن أفق اشتراكي.⁽¹⁾

ويتجلى من خلال هذه المرجعية التاريخية أن الاختيارات الاقتصادية والسياسية في الجزائر قد حُسمت منذ الاستقلال، وذلك رغم تعطل تنفيذها الذي بدأ بعد حدوث التصحيح الثوري الذي قام به الرئيس الراحل هواري بومدين سنة 1965.

وهكذا كانت الاستراتيجية التنموية في الجزائر مقايضة أصلا على المرجعية الفكرية والإيديولوجية للأنظمة الاشتراكية السائدة في العالم وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي، بحيث أن هذه المرجعية كانت تقترح إتباع نهج نظرية التصنيع المصنع الذي قد يمكن من تحقيق الزيادة في تراكم الرأسمال الثابت (cc)⁽²⁾ وتوجيهها إلى تطوير القطاعات الإستراتيجية الأخرى.

وقد كان الهدف الرئيسي الذي وضعت من أجله هذه الإستراتيجية الصناعية هو الوصول على تحويل الاقتصاد الوطني من اقتصاد خاضع للهيكل التقليدية التي كانت تعتمد على الزراعة كقاعدة أصلية إلى اقتصاد صناعي قوي يكون قادرا على استعمال تقنيات متطورة على مستويات الإنتاج والتنظيم، بحيث إن القوة الدافعة للصناعة من الممكن أن تؤدي إلى النهوض بالاقتصاد الوطني وذلك من خلال مساهمة الصناعات المصنعة في تطوير الصناعات الأخرى.

ومن أجل تحقيق هذا التحول الاقتصادي لجأت السياسات الاقتصادية في الجزائر إلى استعمال الاستثمارات العمومية التي تكون فيه الدولة عنصرا أساسيا وفاعلا للاقتصاد وذلك بالاعتماد على التخطيط المركزي الذي تعتبره الوسيلة العملية

¹ - نص ميثاق طرابلس المصادق عليه في المجلس الوطني للثورة شهر جوان 1962، ص 34 إلى ص 46.

² - الذي يعني (Capital constant) ويمس البنية المادية والتقنية للرأسمال الإنتاجي الذي اقترح من قبل المستشار الاقتصادي الفرنسي (Destanne Debernis) والذي اقترح على الجزائر إتباع سياسة التصنيع المصنعة.

والتنظيمية لمتابعة المشاريع الكبرى، وكذا الاعتماد على المؤسسات الاقتصادية العمومية التي كُلفت بمهمة تنفيذ وتحقيق المشاريع الصناعية الضخمة، وذلك في إطار مختلف النشاطات الاقتصادية والإنتاجية التي حددت لهذه المؤسسات العمومية من طرف السلطة المركزية للدولة.

ومن هنا بدأت مهمة التنمية الاقتصادية كمهمة أساسية تقوم بها المؤسسات العمومية الاقتصادية التي عرفت تسييرا مميزا بضرورة تحقيق السيادة الوطنية بالاعتماد على سياسة التأمينات، وهذا ما أدى بالدولة إلى تحمل عبء تمويل المؤسسات من خلال خلق الصندوق الوطني للتنمية الذي تموله الخزينة العمومية مباشرة، بل عملت الدولة على تقديم كل الضمانات المالية والتي كانت تشمل حيزا كبيرا من النفقات العمومية طيلة 30 سنة، بحيث كانت الدولة الممول الرئيسي والوحيد لكل المشاريع الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية العمومية رغم عدم فعاليتها التسييرية من جهة، وعدم قدرتها على تحقيق الأرباح والأهداف المتوقعة من جهة أخرى، وهذا ما شكّل عبئا ثقيلا على مستوى خزينة الدولة التي كانت تعتمد أساسا على مداخيل المحروقات فقط، بحيث لم تتعدد مصادر الجباية العمومية ولا مصادر الدخل القومي، مما صعب على الدولة مهمة التدخل في المراحل اللاحقة لهذه الفترة، بل وأدى بها في نهاية الأمر إلى التنازل عن هذه المهمة الثقيلة التي استنزفت ثرواتها منذ عدة سنوات⁽¹⁾.

ولكن الشيء الملاحظ ضمن هذه الإستراتيجية الاقتصادية القائمة على دور المؤسسات الاقتصادية العمومية، هو أن الأهداف والوسائل الخاصة بتلك المؤسسات ليست من مهامها التنظيمية أو التسييرية، وإنما هذه العملية التخطيطية من

¹ - بحيث أن الدولة في السنوات الأخيرة وخاصة منذ بداية سياسة التطهير المالي للمؤسسات، عملت على بيع بعض المؤسسات وحل بعضها الآخر لسبب عدم قدرة هذه المؤسسات على أداء مهامها بكيفية فعالة.

خصوصيات الجهاز المركزي الذي يتولى مهمة التخطيط، ووضع الأهداف النهائية التي يجب على المؤسسة العمومية تحقيقها في فترات ومراحل محددة، بحيث إن السلطة المركزية هي التي تحدد المبالغ والوسائل التي يمكن تخصيصها لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية المتواجدة ضمن مختلف الفروع الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية العمومية. وكما أن هذه المخططات المسبقة تكون غالبا تابعة لمختلف القطاعات المركزية المتواجدة على مستوى مختلف الوزارات والحكومة.

إضافة إلى هذا التوجيه المركزي للمؤسسات المركزية الاقتصادية، عملت السلطة المركزية المختصة بالقرار الاقتصادي على تقسيم كل المؤسسات الاقتصادية الصناعية (العمومية) إلى قطاعات إنتاجية، ضمن ما يعرف باسم التخطيط والتسيير المركزي الذي مهد الطريق لظهور المؤسسات الكبرى المختصة بمختلف النشاطات الإنتاجية المتواجدة عبر الوطن⁽¹⁾. وهذا ما أدى إلى ظهور تسميات متماثلة لمختلف المؤسسات الاقتصادية العمومية تحت اسم المؤسسات الوطنية، وهو ما يعني أيضا أن قضية توجيهها كان أمرا واضحا ضمن المخطط المركزي الذي كان ينبو عن مجلس الإدارة والتسيير الخاص بهذه المؤسسات الاقتصادية. وهذا ما أدى إلى فشل هذه الشركات الوطنية نتيجة عدم وجود تسيير اقتصادي وعقلاني خاص بها، بحيث إن السلطة المركزية كانت تفرض عليها نمطا تسييريا سياسيا وإيديولوجيا لا يتماشى مع متطلبات التسيير الاقتصادي وأهدافه، ولا مع التسيير العقلاني للمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي والمالي.

كما عملت الإدارة العمومية أيضا على التدخل في تسيير شؤون هذه الشركات العمومية بفرض التزامات تجارية للوحدات الإنتاجية التي لا تتناسب مع طبيعة

¹ - يمكن أن نشير في ذلك إلى التقسيمات الخاصة بالمؤسسات العمومية... كأنها مؤسسات وطنية.

التسيير المالي والاقتصادي، مما أدى في نهاية المطاف إلى إخفاق الشركات العمومية في مهامها.

وهناك أسباب عديدة ومختلفة لظاهرة الإخفاق الاقتصادي التي وصلت إليه هذه الشركات الوطنية، وعلى رأسها مشكلة التنظيم والتسيير غير الاقتصادي الذي واجه السياسة الاقتصادية للدولة، والذي بدأت بوادره تظهر جليا منذ بداية الثمانينات.

ولقد أجمع معظم الدارسين لتاريخ التجربة الاقتصادية في الجزائر أسباب عدم نجاح المؤسسة الاقتصادية العمومية إلى عدة عوامل من أهمها:

1- ارتفاع التكاليف الخاصة بعوامل الإنتاج، وخاصة التكاليف المتعلقة بالعمل وعدد العمال المرتفع الذي لا يستجيب لمقاييس الفعالية والمردودية الاقتصادية، بحيث إن سياسة التوظيف كانت تهدف إلى تحقيق التوظيف الكامل على حساب مقاييس الإنتاجية والفعالية.

2- نقص في قدرة التحكم والتسيير اللذين لوحظا على مستوى الشركات الوطنية الضخمة، وذلك نتيجة للتفرع الكبير في نشاطاتها، وعدم استغلال الطاقات العالية المتوفرة.

3- نقص الاهتمام بالموارد البشرية وخاصة الجانب المتعلق بالتكوين، بحيث إن الوسائل التكنولوجية المستوردة لم تتماش مع طبيعة التكوين المتوفر على مستوى المؤسسات التكوينية والمهنية. وهذا ما أدى إلى عدم التحكم في التكنولوجيا وفي عملية نقلها إلى الجزائر، لكون سياسة المفتاح في اليد لم تؤدي إلى تحقيق الحلول في اليد.

4- محدودية التخطيط المركزي للاقتصاد، وعدم قدرته على التحكم في عملية المراقبة المالية من جانب، وبرز صراعات وخلافات بين الإدارة المركزية التي تختص بالتخطيط، والإدارة الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية، بحيث إن عملية التنسيق

والاشتراك في عملية التنظيم والتسيير لم تكن فعالة ولا مجدية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم المشاكل التنظيمية وغياب التنسيق بين الهياكل المركزية وإدارات المؤسسات.

5- عدم التحكم في التكاليف الخاصة بتسيير المخزون (la gestion des stocks)، وعدم وجود تسيير عقلاني لإنتاجية العامل الجزائري، إضافة إلى غياب نشاط الصيانة والمتابعة الخاصة بالهياكل المادية والتقنية للمؤسسات. وهذا ما أدى إلى تراكم الأعباء والتكاليف من جهة، وتراكم على مستوى الرأسمال التقني الذي يتعرض إلى التعطيل بسبب التوقف المستمر للآلات وإتلاف العدد الكبير من المعدات من جهة أخرى.

6- عدم قدرة المؤسسات الوطنية على تحقيق المردودية الاقتصادية الضرورية، بحيث إن السلع والخدمات التي تنتجها، لا تولّد الأرباح والقيم المضافة الضرورية لإعادة إنتاج العوامل الخاصة بالإنتاج، كالرأسمال التقني وتكلفة الأجور العالية، إذ إن التكاليف الاجتماعية، كالتعاونيات الاستهلاكية وغيرها من النفقات الإضافية، أدى إلى ضعف المردودية الخاصة بالعوامل المختلفة ودخول الكثير من المؤسسات الوطنية في دائرة الإفلاس.

7- سيطرة العادات السيئة والذهنية الاتكالية التي تولدت عن عدم تنظيم عملية الدعم المالي الذي تقدمه الدولة لهذه المؤسسات الاقتصادية، لأن المؤسسات الوطنية كانت تعتمد كلية على المساعدات المالية التي تقدم لها من طرف الدولة كل سنة. وهذا ما أدى إلى تحول هذه المؤسسات إلى مؤسسات متسولة، وبالتالي الدخول في عادة التوكل وعدم الابتكار والتجديد في الأساليب التسييرية مادامت الضمانات الحكومية كافية لها.

8- افتقار هذه المؤسسات للمبادئ الأساسية لثقافة التسيير الاقتصادي والمؤسساتي من جانب، وافتقار الهياكل المركزية للمبادئ الأساسية لعلم الإدارة والتسيير العقلاني

والاقتصادي الذي يستلزم تحديد المسؤوليات والوظائف، وكذلك تحديد الأهداف والوسائل ضمن برمجة زمنية وعملية.

ونتيجة لهذه الظروف المعقدة التي أحاطت بالمحيط العام للمؤسسات الاقتصادية الوطنية، ظهرت إلى الوجود سياسات أخرى مخالفة لتلك المتداولة في المرحلة الأولى للتجربة الاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال بروز ما يعرف باسم الإصلاحات الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات العمومية التي أصبحت عاجزة عن تلبية الحاجيات الاقتصادية للمجتمع. وهذا ما أدى إلى ظهور فلسفة اقتصادية جديدة في الجزائر هي فلسفة إعادة التنظيم والهيكلية التي ميزت الحقبة الثانية للتجربة الاقتصادية في الجزائر. إن السياسات الاقتصادية الاشتراكية والعمومية، كانت تراهن دوماً على الدور المزدوج للدولة كمؤسسة منظمة للاقتصاد ومنتجة للسلع والخدمات الضرورية للمجتمع، وهذا بالاعتماد على سياسة التصنيع التي كانت القاعدة المادية للإستراتيجية التنموية في الجزائر، ولكثير من الدول الاشتراكية في العالم خلال سنوات 1960 وسنوات 1970، وذلك رغم ظهور سياسات خاصة بإعادة تنظيم القطاع الصناعي خلال أواخر 1980.

ولقد شهدت فترة 1970 في الجزائر ارتفاعاً كبيراً في نسبة الاستثمارات العمومية في المجالات الصناعية الكبرى والقاعدية التي كانت تسمى بالصناعات المصنعة. لأن الأيديولوجية الاقتصادية التي كانت سائدة في الجزائر خلال نهاية 1960 ومرحلة 1970، هي فكرة الثورة الاقتصادية التي تعني إمكانية إحداث نقلة كبيرة وسريعة للاقتصاد، وتحقيق التطور خلال مرحلة زمنية قصيرة. وهذا ما كان يعرف باسم المعجزة الاقتصادية الممكنة، من خلال تحقيق النتائج الاقتصادية في ظرف سنوات قليلة للالتحاق بالمستوى الاقتصادي الذي حققته الدول المتقدمة. وهو أمر جعل الجزائر تتخذ اختياراتها التنموية أسلوب الصناعات المصنعة كوسيلة

إستراتيجية لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي في آن واحد، ذلك لكون الاقتصاد السائد هو إمكانية تطوير المجتمع من خلال التصنيع وهو ما يعني-حسب هذه الفكرة - إمكانية خلق مجتمع صناعي في الجزائر من خلال إدخال وتوسيع القاعدة الصناعية والتصنيع في البلاد. وهذا ما يفسر الطور أطلائعي الذي لعبته سياسات التصنيع في الجزائر والتي كانت في نفس الوقت المحرك الأساسي لكل السياسات الاقتصادية في الجزائر خلال هذه العهدة.

ويمكن لنا تحليل هذا الاختيار التنظيمي من خلال وجود سياسة اقتصادية كانت تعمل أساسا بوضع ترتيب خاص باختيار نسب مئوية عالية من الاستثمارات في القطاعات الصناعية، بحيث إن السياسة التصنيعية التي انتهجتها الجزائر كانت قائمة أساسا على التصنيع الثقيل الذي يعتبر البترول فيها شرطا جوهريا في قيامها. ولقد كان النفط في الجزائر الوسيلة الاقتصادية والمالية التي كانت وراء كل المخططات الاقتصادية سواء أعلق الأمر بالأمس أم باليوم.

ونفهم من ذلك الاتجاه، أن المخططات الأولى في الجزائر كانت ترمي إلى تحقيق الأهداف الصناعية من أجل تطوير باقي القطاعات الاقتصادية من خلال التطور المتوقع في المجالات الصناعية الكبرى باستعمال الصناعة كوسيلة مزدوجة لتطوير الاقتصاد والمجتمع معا. ويتجلى ذلك بوضوح من خلال أهم الأهداف التي وضعت ضمن ميثاق طرابلس الذي صادق عليه المجلس الوطني للثورة في جوان 1962، بحيث أن الأهداف المتوخاة من خلال هذا المشروع هي:

- بناء قطيعة شاملة مع كل أشكال الاستغلال الاقتصادي السائدة أثناء الحقبة الاستعمارية.

- توسيع رقعة النشاط الاقتصادي والإنتاجي ليشمل أكبر نسبة من مناصب الشغل.

- تكيف النشاط الزراعي وربطه بالصناعة من أجل تحديثه وتطوير المناطق الريفية المشكّلة لليد العاملة الزراعية.

يتبين لنا من خلال هذه الأهداف أن المشروع الاقتصادي الوطني كان واعيا إلى حد كبير من الناحية العملية والإستراتيجية، وذلك ما سعت إليه السياسات الاقتصادية الأولى لتحقيق استقلالية اقتصادية مكملة للاستقلال السياسي الذي تحقق منذ جويلية 1962. لكن بالنسبة لكيفية تحقيق هذه الاستقلالية الاقتصادية، فإن الأمر يبدو غير عقلاني في مجمل تركيزه على القضاء على القاعدة الأولى الموجودة في الاقتصاد الجزائري، أو ما يسمى بالقاعدة الاقتصادية الكولونيالية. ومن هنا فالأمر يتعلق بإحداث نقلة نوعية ومخالفة تماما للبداية الاقتصادية التي من الممكن تدعيمها أو تطويرها بعد عملية الحصول على الاستقلال السياسي، لأن عملية الاستمرار والثبات عملية ضرورية لإحداث التطور والتنمية الاقتصادية، ولأن الاختيارات الأولى للسياسات الاقتصادية كانت قادرة على اقتراح نهجا يستطيع التكيف مع الوضعية الاقتصادية التي ورثتها الجزائر بعد الاستقلال.

لكن بخلاف ذلك، فإن السياسات الاقتصادية التي تبلورت بعد الاستقلال كانت متجهة أساسا نحو اقتراح منهج جديد للتنظيم الاقتصادي، بهدف بناء قاعدة صناعية كبرى قادرة على استغلال الثروات الباطنية المتوفرة من جانب، وقادرة على إحداث التطور على مستوى القطاعات الأخرى وكذا تطوير المجتمع من جانب آخر.

وهكذا نلمس بوضوح أن الاختيار التنموي أو الاقتصادي يعبر قبل كل شيء عن اختيار أيديولوجي وثقافي، وعن طبيعة خاصة للذهنيات والسلوكات الفردية والجماعية الموجودة في مجتمع معين، وفي فترة زمنية محددة. وهذا ما يفسر أيضا طبيعة التوجهات الاقتصادية التي اتخذتها الجزائر خلال فترة السبعينات، والتي لا يمكن أن تنفصل عن طبيعة الظروف التاريخية والاجتماعية التي عاشها المجتمع

كجسم خاص يميز وعيا اجتماعيا نابعا من الوعي التحرري الذي ساد العالم أثناء مراحل التحرر والتخلص من الاستعمار، في الجزء الخاص بالعالم الذي كان مسرحا تاريخيا واضحا لسيطرة القوات الاستعمارية الكبرى في العالم ونفوذها.

ولهذا، فإن المسعى الاقتصادي الاشتراكي كان قبل كل شيء مسعى أيديولوجيًا هادفا إلى تحقيق مجتمع صناعي وعمالي قادر على تحقيق الاستقلال الاقتصادي، بعدما كان قادرا على كسب الاستقلال السياسي. وذلك رغم وجود عراقيل عديدة قامت كحجرة عثرة لمختلف السياسات الاقتصادية التي مورست في الميدان، وتتمثل هذه الصعوبات والعراقيل بالخصوص في تلك المشاكل التنظيمية التي واجهت كل المساعي القائمة على أساس أيديولوجي وسياسي متجاهلة بذلك العناصر الأخرى، كالثقافة والدين والأعراف والتقاليد الشعبية والثقافية التي تعتبر عناصر ضرورية من الواجب إدماجها في بناء هيكل التنظيم الخاص بالاقتصاد وتنظيم المؤسسات السياسية في المجتمع.

ومن جهة ثانية نلمس عراقيل أخرى من طبيعة معرفية وعلمية، بحيث إن القاعدة الصناعية الكبرى التي استوردتها الجزائر، لم تكن مصاحبة لمستوى ضروري من المعارف والمهارات التكنولوجية والتنظيمية، وهو الأمر الذي أدى إلى بروز تناقضات على مستوى المصانع والمركبات الصناعية الكبرى بالخصوص. وهذا ما يعبر عن غياب علاقة عضوية وتفاعلية مناسبة بين الجسم المادي والتكنولوجي المستورد من جهة، وبين البنية الثقافية والذهنية المحددة للعلاقة بين الأفراد فيما بينهم من جهة أخرى، وكذا علاقة هؤلاء الأفراد بالنظام المؤسسي والوظيفي اللذين يتحددان بوجود معايير عقلانية وتقنية ضرورية لوجود النشاط الاقتصادي واستمراره. وكذلك في قدرته على التكيف مع طبيعة الظروف والوضعيات الجديدة والمتجددة باستمرار، بحيث أن الجسم التنظيمي والمؤسسي

يجب أن يتوفر أيضا على طاقة تنظيمية كافية من أجل التكيف مع العناصر الداخلية والخارجية للنسق الاقتصادي والاجتماعي العام الذي ينتسب إليه.

وكما ظهرت أيضا صعوبات كبيرة على مستوى تجسيد المشاريع الصناعية وتنفيذها بسبب التعطيل وعدم احترام المواعيد الخاصة بالإنتاج، أو بسبب عدم استغلال كل الطاقات الإنتاجية المتوفرة. وهذا ما أدى إلى ضعف القدرة الإنتاجية لعوامل الإنتاج سواء أعلق الأمر بعمال العمل أو عامل الرأسمال، وهو الأمر الذي قلة المردودية والنوعية لهذا العوامل التي انعكست مباشرة على فعالية الاستثمارات الصناعية التي كانت تستهلك نسب عالية من رؤوس الأورال، من دون أن تحقق النتائج والعوائد المالية الضرورية لتجديدها أو استثمارها في الميدان الصناعي.

وهذا ما يوضح أيضا أن النسب الاستثمارية الكبرى المستعملة في المشاريع الصناعية، لم تصاحبها وتيرة مناسبة من الدراسات الميدانية، ولم تصاحبها كذلك نفس الوتيرة من الإنجازات. وهذا ما يفسر نتيجة الإخفاق التي وصلت إليها مختلف المشاريع الصناعية الكبرى بعد وقت قصير من الشروع فيها، إضافة إلى مشكلة التبذير الهائل للثروات والذي أدى في نهاية الأمر إلى إخفاق المؤسسات الاقتصادية وعدم قدرتها على خلق التنسيق الضروري بين الوظائف التمويلية والتموينية، حتى على مستوى تسيير أهدافها الظرفية والمستقبلية.

ونفس المصير عرفته القطاعات الاقتصادية الزراعية التي كانت ضحية للتنظيمات البيروقراطية من جهة، وضحية كذلك للسياسات التصنيعية التي لم تمنح المكانة المناسبة للزراعة في مشاريعها التنموية المختلفة، مما يفسر عدم إدماج القطاع الزراعي ضمن الهيكل الخاصة بالمشاريع الصناعية، وهو ما يدل على عدم إدماج هذا القطاع خلال فترة السبعينات، والذي بقي مهمشا حتى بعد فترة التسعينات.

(II) المرحلة الثانية:

تبدأ هذه المرحلة من نهاية السبعينات وتحديدا سنة 1980، وتمتد إلى غاية نهاية الثمانينات، وقد تميزت أساسا بكونها مرحلة إعادة الهيكلة التنظيمية والسياسية للاقتصاد الجزائري، معبرة بكل وضوح عن وجود أزمة حقيقية على مستوى المرجعية التنظيمية والأيدولوجية للاختيارات التنموية التي تمت في مرحلة سابقة (مرحلة السبعينات)، وهذا ما فتح المجال لظهور تساؤلات جديدة لطرح إشكالية التنمية الاقتصادية بقلب جديد سمي قلب الإصلاحات تارة، وقلب إعادة الهيكلة الاقتصادية تارة أخرى.

لكن الشيء الملاحظ جليا، هو بروز مجموعة من الشكوك حول السياسات الاقتصادية المطروحة ضمن المخططات الصناعية والاشتراكية خلال حقبة السبعينات والتي ازدادت شدتها بعد مرحلة الثمانينات، وخاصة بعد سنة 1988 التي شهدت اضطرابات سياسية واجتماعية بينت بكل وضوح وجود أزمة اقتصادية واجتماعية دلت على الانسداد الاقتصادي الذي وصلت إليه السياسات الاقتصادية للدولة خلال نهاية الثمانينات والتي تفاقمت كثيرا بعدها.

وهكذا نلاحظ أن تفسير الاتجاهات العامة للاقتصاد والمجتمع في مرحلة معينة من مراحل التجربة الاقتصادية والتنظيمية يستدعي قبل كل شيء العودة إلى المرحلة التي جاءت قبلها، بربط المرحلة اللاحقة بالظروف والمتغيرات التي أنتجت المرحلة السابقة لها. وهذا يفسر أيضا أن الرجوع إلى المرحلة الثانية (مرحلة الثمانينات) لتاريخ التجربة الاقتصادية الجزائرية، قد يساعدنا كثيرا على فهم أهم الأبعاد والتغيرات التي حصلت في المرحلة الثالثة، وهي المرحلة الخاصة بظهور سياسة الانفتاح الليبرالي الحديثة.

ومن ثم، فإن عملية بناء التجربة تبدو بهذا الطرح عملية معقدة جدا، نتيجة عدم توفر كل المعطيات الضرورية من جهة، وعدم دقتها من جهة أخرى. إن مسألة إنتاج المعطيات الاجتماعية تبقى إشكالية مطروحة في الجزائر، وفي معظم الدول المتخلفة في العالم، لأن درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي تقاس كثيرا بدرجة تطور المعارف والعلوم، وبدقة المعلومات والمعطيات المتوفرة عن مختلف المظاهر الحياتية التي تعكس المجتمعات، لاسيما في الأوقات الراهنة التي تمتاز بتطور علوم القياس والتقنيات الكمية في كل المجالات.

ولكن رغم تلك الاعتبارات الموضوعية، فإنه من الممكن اختزال الواقع الاقتصادي والاجتماعي، بواسطة استعمال أهم المعطيات العامة المتوفرة التي تعكس الاتجاهات العامة لتطوير التجربة الاقتصادية في الجزائر خلال مختلف مراحلها المتميزة، بحيث أن الملاحظات المتوفرة تبين أن عشرية الثمانينات كانت تعتبر مرحلة نوعية وخاصة دلت لأول مرة في التاريخ الاقتصادي للجزائر المستقلة على الاتجاه نحو العدول والتراجع عن النظام الاشتراكي السائد خلال سنوات السبعينات، والتوجه بشكل تدريجي نحو اقتصاد السوق الذي يتضح بالخصوص في المرحلة اللاحقة المعبرة عن الاتجاه الليبرالي للتجربة الاقتصادية في الجزائر.

إن من أهم الإجراءات والقرارات التي اتخذتها الجزائر في هذه المرحلة الثانية هو اتخاذ قرارات جديدة بالنسبة إلى المرحلة السابقة التي كانت تهدف أساسا إلى إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية، وهذا انعكس مباشرة في شكل البرنامج العام للاستثمارات العمومية خلال المخطط الرباعي 1980-1984، بحيث ظهرت تغيرات نوعية ملموسة ضمن الاختيارات التنموية التي عملت على تخفيض نسبة الاستثمارات العمومية في قطاع الصناعة والتي بلغت نسبة 38.5% خلال فترة 1980-1984، وتراجعت إلى نسبة 31.67% خلال فترة 1985-

1989⁽¹⁾. وفي نفس الوقت عرفت نسبة الاستثمارات ارتفاعا ملحوظا في مجال الصناعات الخفيفة، فقد وصلت إلى نسبة 15.8% خلال فترة 1980-1984، وواصلت ارتفاعها فيما بعد لتصل إلى 17.4% خلال فترة 1985-1989، وهذا ما يعكس نوعية الاختيارات الاقتصادية التي ظهرت أثناء هذه المرحلة الثانية من تاريخ التجربة الاقتصادية في الجزائر.

ولكن رغم هذا التنوع الطفيف، فإن أسلوب التنمية ونوعية البرامج الاقتصادية تبقى قائمة أساسا على قطاع الصناعات، وإن كانت الوسائل مختلفة في أشكال استعمالها. كما صاحبت هذه المرحلة أيضا تغييرات أخرى على مستوى الجوانب القانونية والتنظيمية للقطاعات الاقتصادية من خلال عملية التنازل عن الممتلكات العمومية بصور القانون 84/81، وقانون آخر فيما بعد متمثلا في قانون 87/19 الخاص بتنظيم القطاع الفلاحي وإصلاحه، والذي تمّ بموجبه توزيع الأراضي الفلاحية العمومية لاسيما تلك التابعة لقطاعات الاستغلال العمومي إلى مستثمرات فلاحية فردية وجماعية، بل وإلى أفراد غير مرتبطين بالنشاط الفلاحي، مما أدى إلى تحويل هذه الأراضي الفلاحية إلى أراضٍ للبناء واستعمالها لأغراض أخرى غير زراعية⁽²⁾.

ولقد استمرت التغييرات الكبرى ضمن السياسات الاقتصادية في الجزائر في فترة الثمانينات وبداية التسعينات، لتأخذ مجرى جديدا بسبب انهيار أسعار البترول التي تراجعت إلى مستويات ضعيفة جدا في سنة 1986، والتي لم تكن متوقعة ضمن التقديرات التنظيمية للاقتصاد الوطني. وهذا ما يدل بكل وضوح على عدم وجود إستراتيجية اقتصادية قادرة على التكيف والاستمرار في مثل هذه الظروف الجديدة

1- 307 : p 81 et p : 307 (m) , Op- cit ,

² - ذلك باعتبار عملية التنازل عن الأراضي لم تكن منطقية إذ لم تقم الدولة بمتابعة وتوجيه هذه الأراضي إلى مجالات زراعية.

التي اتسمت بفقدان التوازن في عملية بناء النفقات العمومية التي تبقى - رغم ذلك المخرج التاريخي - تابعة بشكل كامل لقطاع المحروقات.

ولقد أدت أزمة انهيار أسعار البترول خلال سنة 1986 إلى دخول الجزائر ضمن اتفاقية دولية مع صندوق النقد الدولي، فيما كان يُعرف باسم اتفاقية (stand-by) التي تسببت في حدوث انعكاسات اجتماعية خطيرة لم تتمكن الجزائر من معالجتها إلى حد الساعة، نظرا لعمقها وخطورتها على بنية المخطط التنظيمي والاستراتيجي للاقتصاد الوطني.

وعندما نرجع إلى تحليل مرحلة إعادة الهيكلة الاقتصادية في الجزائر نجد أنها تركز على عمليتين أساسيتين هما:

1- عملية إعادة الهيكلة الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية والصناعية التي سوف تعتمد تطبيق برامج إصلاح وتعديل يتم بموجبه التزام المؤسسات المعنية بهذا التعديل ببرنامج عمل متوسط الأجل، لتحقيق فعالية وكفاءة ضروريتين لتحقيق الأرباح والقدرة على المنافسة. ويتم ذلك بواسطة إبرام عقد النجاعة بين هذه المؤسسات الاقتصادية من جهة، وبين الجهات الرسمية المتمثلة في البنوك والوزارات الوصية من جهة أخرى. وهذا ما يؤدي بالدولة إلى اختيار المؤسسات والقطاعات التي سوف تعتمد هذه العملية التعديلية من أجل الانتقال إلى اقتصاد السوق.

2- تعتمد عملية إعادة الهيكلة أيضا على سياسة الخصخصة التي تعني أساسا تلك المؤسسات غير الناجعة، والتي أصبحت غير قادرة على الاستمرار. وتمس هذه العملية أيضا القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تعتبرها الدولة غير إستراتيجية، وبالتالي فإنها تتنازل عنها لصالح القطاع الخاص.

وفي مجال آخر فقد استمرت سياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية، نتيجة ظهور عدة أزمات مالية وتسييرية جعلت من عملية استمرار المؤسسات الاقتصادية

العمومية أمرا معقدا جدا، نظرا لتفاقم الأوضاع المرتبطة بالاضطرابات المالية والاقتصادية التي أنتجتها ظاهرة انهيار أسعار البترول، مما أدى بدوره إلى ارتفاع نسبة المديونية الخاصة بالمؤسسات العمومية. وهو الأمر الذي دفع بالدولة إلى اتخاذ إجراءات لازمة لمواجهة هذا الوضع، وظهر عدة إجراءات إصلاحية بدأت بسياسة إعادة الهيكلة العضوية التي ظهرت منذ بداية سنة 1981، طبقا للمرسوم 80-242 الصادر بتاريخ 1980/10/04، والذي عمل على تقسيم المؤسسات الوطنية ذات الحجم الكبير إلى مؤسسات جزئية، بحيث تمّ في هذه العملية تقسيم 50 مؤسسة عمومية إلى 300 مؤسسة اقتصادية جديدة.

وكما ظهرت أيضا سياسة إعادة الهيكلة المالية التي صاحبت سياسة إعادة الهيكلة العضوية من خلال محاولة التكيف مع وضعية النظام المالي والمصرفي، والذي يتم أساسا على إعادة تكيف المؤسسات المالية والبنوك مع المتطلبات والاحتياجات المالية الضرورية لقيام الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة، بحيث إن عملية إعادة الهيكلة المالية قد أخذت نصيبها الأوفر في سنة 1983 على الخصوص، عندما قررت الدولة إعادة هيكلة 300 مؤسسة وتكييفها حسب متطلبات المستوى المالي الضروري.

. ولقد لجأت الدولة أيضا ضمن هذا الاختيار إلى اتخاذ قرارات فيما يخص التطهير المالي الذي كان نتيجة لتراكم النفقات العمومية من جهة، وتراكم الأعباء المالية من جهة أخرى، لأن هذه المؤسسات العمومية أصبحت في حالة أزمة خانقة نظرا لعدم قدرتها على حل مشاكل السيولة والتوازن المالي الداخلي. إضافة إلى افتقارها إلى الموارد المالية الضرورية لمتابعة نشاطاتها في ظروف طبيعية، وهذا ما أدى إلى اقتراح الدولة لسياسة التطهير المالي لإعادة تنظيم البنية المالية لهذه لمؤسسات، وذلك بالتكفل بكل نفقاتها وحتى خسائرها من جهة، تمكينها من التعامل

من جديد مع البنوك من جهة أخرى. وهذا من أجل توفير القدرة الكافية للتمويل، وكذا سماحها بتحريك التطور الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل، في إطار سياسة التطهير المالي للمؤسسات لتحقيق هدف التوازن في حسابات ونشاطات المؤسسات العمومية. إضافة إلى ذلك، تسهيل تمويلها بشكل متوازن يجعلها قادرة على تطوير الاقتصاد العام من خلال تسويق منتجاتها بطريقة اقتصادية.

ولكن رغم أن الأهداف الخاصة بإعادة الهيكلة الاقتصادية والتنظيمية، هي أهداف واضحة من أنها مرتبطة بمحاولة تحقيق الفعالية في التسيير وإحداث تفاعل إيجابي في تطوير نشاطات المؤسسات العمومية والوصول إلى مردودية أحسن لوسائل الإنتاج، إلا أن هذه المساعي والطموحات لم تتحقق في ميدان الممارسة الاقتصادية، لأن الواقع الاقتصادي للمرحلة التي تلت هذه السياسة لم يتحسن بالشكل الذي أرادته مختلف الإجراءات القانونية والتنظيمية التي سعت الدولة إلى تحقيقها في إطار إعادة النظر في عملية تسيير وتنظيم المؤسسات الاقتصادية العمومية .

وهكذا نلاحظ أن هذه المؤسسات العمومية قد استمرت في مشاكلها التسييرية وعدم تحقيق مردودية اقتصادية كافية لها لتحقيق انطلاقة جديدة أخرى، وبالتالي فإن أزمة التسيير ومشكلة التحكم والإدارة العقلية الغائبة تعبر بشكل يثير التساؤل من جديد حول مصير هذه المؤسسات الاقتصادية.

ولقد أدت السياسات التدخلية للمراكز الخاصة بالتنظيم الخاص بإعادة الهيكلة الاقتصادية إلى حدوث آثار سلبية، من خلال تدخل المركز في فرض سياسة الأجور والتشغيل التي تسببت في حدوث اضطراب كبير على مستوى هيكلة الأجور، بحيث إن السلطات العمومية حتمت على كل هذه المؤسسات الاقتصادية تطبيق سُلّم موحد للأجور. وهذا ما أدى إلى حدوث فوارق شاسعة بين مستوى الموارد المالية من جهة، ومستوى العقود التي باشرتها المؤسسات من جهة أخرى، مما أثر سلبا على

عملية التنظيم الخاصة بالأجور التي تستوجب وجود طرق خاصة ومكيفة لتحديد القيم الخاصة بمرودية وسائل الإنتاج، لاسيما عامل العمل في المؤسسة، لأن التدخل في هذا الأمر قد أدى إلى تهميش القرارات الخاصة بالمؤسسات نفسها فيما يتعلق بهذه المسألة. وهذا ما يفسر أيضا عدم استعمال هذه الشركات لكل إمكانياتها وطاقاتها التسييرية والإدارية في إدارة وتنظيم شؤونها الخاصة بدون تدخل السلطات المركزية.

وكما انعكس هذا التأثير كذلك على مستوى ارتفاع عدد الإطارات، مما أدى إلى ارتفاع نفقات وأعباء هذه المؤسسات، إذ كيف يمكن تفسير ظاهرة ارتفاع الأجور الخاصة بفئة الإطارات المسيرة للمؤسسة، علما بأنها كانت غير قادرة على تحمل أعبائها ولا ضمان تعهداتها تجاه العمال وتجاه المؤسسات المالية ؟

وأكثر من ذلك، فقد لوحظت ظاهرة غريبة وعجيبة على مستوى بعض المؤسسات التي تعرضت إلى إفلاس مالي. وفي الوقت نفسه استمرت هذه المؤسسات في ضمان مستويات عالية جدا من الأجور لمدرائها وأصحاب القرارات فقط. وهذا ما يعكس بكل وضوح ظاهرة الغموض الخاص، والمتعلق بتحديد المفاهيم المرتبطة بالاستقلالية في التسيير وفي مفاهيم الفعالية والمرودية الاقتصادية.

. أما بالنسبة للجهاز الإنتاجي للمؤسسات التي عرفت تطبيق سياسة إعادة الهيكلة، فإنها استمرت في نفس الوضعية التي كانت قبل هذه الهيكلة الجديدة، لأن نقص المرودية وعدم التحكم في عملية تنظيم العمل والعمال تكاد تكون ميزة خاصة لمعظم المؤسسات التي شهدت عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية والتنظيمية. وحتى في مسألة الاستجابة للعمال ومطالبهم المهنية، فقد كانت كلها تحدث عن طريق النزاعات والإضرابات وليس بطرق اقتصادية، بحيث إن الاستجابة لمطالب العمال الخاصة بمراجعة الأجور لم تكن على أساس الموارد والتسيير العقلاني للثروة البشرية، وإنما

على أساس التنازل للضغوطات التي تمارسها النقابات العمالية من جهة، وضغوطات السلطات المركزية من جهة أخرى. وهذا ما انعكس مباشرة على مستوى النتائج الخاصة بالمرودية والفعالية الاقتصادية والإدارية لهذه المؤسسات.

وكما يرجع سبب فشل المؤسسات الاقتصادية التي حاولت تطبيق برنامج إعادة الهيكلة إلى غياب نظام المعلومات الذي يمكن أن يزودها بكل المعلومات الضرورية، سواء أعلق الأمر بالتنظيم الاقتصادي الذي يحدد قنوات الاتصال الضرورية بين القرارات المركزية والمؤسسات، أم على مستوى المؤسسات في حد ذاتها. بحيث إن تطوير قنوات الاتصال الداخلية، يعد أمرا ضروريا في التنظيم والتسيير العقلاني الحديث. إضافة إلى هذا الفراغ المعلوماتي، هناك أيضا نقص في الاهتمام بالجانب التعريفي ولإشعاري لمختلف السلع والخدمات التي تنتجها هذه المؤسسات، وهذا ما يدل على عدم التحكم في عملية التفاعل بين هذه المؤسسات والسوق، وسمح للمؤسسات الأخرى إلى اغتنام هذه الفرصة لاستيراد مجموعة من السلع المشابهة لتلك المنتجة من قبل هذه المؤسسات العمومية، الشيء الذي عقد الوضعية المالية أكثر لهذه الشركات.

وعلى هذا الأساس فإن واقع الأزمة التي وصلت إليها المؤسسات الوطنية - سواء قبل بداية عملية إعادة الهيكلة أو بعدها - تؤكد وبكل وضوح أن هناك أزمة حقيقية وفعالية في مسألة التسيير الاقتصادي في الجزائر، وذلك رغم تعدد وتراكم السياسات الإصلاحية وتنوع المشاريع القانونية. إلا أن هذه المؤسسات بقيت تعاني من نفس المعرقلات البيروقراطية والتسييرية، وعلى مستوى مختلف المجالات الاقتصادية، ذلك لكون عملية الإصلاح عملية معقدة وشاملة يجب أن تمس كل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية معا. وهذا ما يُمكن من فتح النقاش أمام ظهور تساؤلات أخرى حول ضرورة ربط مختلف سياسات الإصلاح بمختلف

عناصر المحيط المرتبطة بالمؤسسات الاقتصادية، وهذا ما لا يتوقف فقط على مستوى المحيط الداخلي للمؤسسات الاقتصادية، وإنما يجب أن يتعداه إلى الاهتمام بمختلف العناصر الخارجية المتغيرة باستمرار.

أما فيما يخص القطاع الزراعي فإن الإصلاحات المتعلقة بتنظيمه لم تؤد إلى تطوير نوعي وكمي لهذا النشاط، رغم وجود أهداف محددة له ضمن المشروع التمهيدي لإستراتيجية التنمية الذي سطر مجموعة من الأهداف التي يمكن أن تحققها الزراعة في الجزائر. ومن بين هذه الأهداف نذكر ما يلي:

- تحقيق إنتاج قادر على سد الحاجيات الغذائية لسكان المدن المتزايدة بعد الاستقلال.
- إمكانية إدماج الفئات العمالية ومصادر اليد العاملة الأخرى التي لم تستعملها الصناعة.

- توفير المواد الأولية الضرورية لقيام الصناعات وخاصة الغذائية منها.
- تحقيق طلب نوعي على مستوى القطاع الزراعي من خلال توفير الطلب على المنتجات الصناعية التي يمكن استعمالها في الميدان الفلاحي، إضافة إلى إمكانية الوصول إلى فائض من الأرباح التي يمكن استثمارها لتطوير القطاع الفلاحي أو لتنمية الطلب على الخدمات الصناعية قصد تطوير الزراعة.

• يتبين لنا من عرض هذه الأهداف أن التصورات الإستراتيجية لعملية تطوير القطاع الزراعي في الجزائر، قد وقعت في نفس الاختيارات المتعلقة بالإستراتيجية الصناعية، بحيث إن التطور الزراعي ضمن المشاريع التنموية لم يطرح مشروعا خاصا للزراعة، وإنما غلب عليه الطابع الصناعي حتى في عملية بناء المنهجية المرتبطة بتطويرها.

وهكذا نلاحظ أن التطور المرتبط بعملية تطوير القطاع الزراعي يعبر قبل كل شيء عن امتداد المشروع الصناعي لا غير، بحيث إن عملية بناء المشروع

الزراعي كانت ضمن المشروع الصناعي وليس العكس، الأمر الذي يؤدي بنا إلى الرجوع إلى أصل طروحات التنمية بشكل عام، والتي تدل تاريخياً على ضرورة عكس المعادلة المقدمة ضمن المشروع الخاص بالتنمية الزراعية، بحيث إن التجارب التاريخية لكل الدول المتطورة اقتصادياً دلت بوضوح على أن التطور الصناعي كان نتيجة مباشرة للتطور الزراعي وليس العكس. إذ إن القطاع الزراعي هو الذي يؤدي إلى تشكيل الطلب الخاص للصناعة، ذلك بعد تحقيق كل المستلزمات الضرورية للحاجات الغذائية لأفراد المجتمع، والتفرغ بعد ذلك إلى خلق النشاط الصناعي وبعثه، والذي ينتهي بدوره إلى اكتشاف التقنيات والوسائل المناسبة لتطوير الزراعة نفسها. وبهذا نلمس أن الترتيب والتسلسل الذي قدمته السياسة الاقتصادية خلال مختلف مراحلها يمكن أن نقول عنه أنه ترتيب خاطئ وغير سليم، وذلك لعدم مراعاته للأولويات الإستراتيجية للقطاعات الاقتصادية وابتعاده عن المنطق التاريخي السليم الذي دلّ بكل وضوح عبر مختلف التجارب الاقتصادية عبر التاريخ، وعبر تباين الجغرافية الاقتصادية والطبيعية أن القواعد الموضوعية في ترتيب القطاعات الاقتصادية لم تحترم ضمن مختلف المخططات التنموية المبرمجة في إطار مختلف السياسات التنظيمية للاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال.

ومما يدل على سيطرة البعد التصنيعي في صياغة مشروع تنظيم الزراعة في الجزائر، هو وجود نسب استثمارية ضعيفة والتي خُصصت للتنمية القطاع الزراعي، بحيث إنها لم تتعد نسبة 17% منذ بداية المخططات التنموية عكس نسبة السكان الإجمالية التي كانت تعتمد في عيشها على القطاع الزراعي، فقد كانت تمثل نسبة عالية بالمقارنة مع مستوى الاستثمارات المخصصة لتنمية القطاع الزراعي وتطويره. وهذا ما يمكننا توضيحه بشكل ملموس من خلال وجود مفارقة عجيبة بين

الواقع الاقتصادي المعاش وبين واقع الاختيارات المفروضة على المجتمع الجزائري بحيث إن نسبة السكان التي كانت تعتمد على القطاع الزراعي تمثل:

نسبة 52.30% في سنة 1967.

ونسبة 46.58% في سنة 1970

ونسبة 40.10% في سنة 1974

ونسبة 30.50% في سنة 1980

ونسبة 27.02% في سنة 1985⁽¹⁾

يتبين لنا من خلال هذه النسب المئوية الممثلة للتركيبية السكانية التي تعتمد في معاشها على الزراعة أنها تمثل نسب هامة، ولكن الشيء الملاحظ أيضا أن هذه الفئة المرتبطة بالزراعة كانت في تقلص مستمر، وذلك راجع إلى مدى تأثير المشاريع الصناعية فيها بحيث أن السياسة التصنيعية في الجزائر - وخاصة في مراحلها الأولى - أدت إلى فصل السكان عن الأرياف من أجل الالتحاق بمناصب العمل التي كانت توفرها الصناعة، وهذا ما أدى بطبيعة الحال إلى فصل الجزائريين عن الزراعة. وهذا ما يعني أن إعادة تزويج الجزائريين بالقطاع الزراعي أمرا لا يقل صعوبة في المستقبل القريب والبعيد، بحيث إن الرجوع إلى النشاط الزراعي يتطلب تشكيل ذهنيان أخرى مختلفة عن الذهنيان التي تعتقد أن النشاط الفلاحي نشاطا ثانويا بل وتخلفا.

ومن جانب آخر يتبين لنا أن بداية المشروع الإصلاحي للزراعة لم يبدأ في السبعينات أو في الثمانينات، وإنما في سنة 1963 التي شهدت ميلاد مشروع التسيير الذاتي (l'auto-gestion) الذي كان ينص على ضرورة استرجاع الفلاحين للأراضي التي تركتها الملكيات الكولونيالية والاعتماد على التنظيم الذاتي للقطاع

¹ - Voir : Bedrani Slimane, L'agriculture algérienne depuis 1966, et Options Méditerranéennes, Ser B/ N° 14, année 1995.

الفلاحي. لكن الشيء الملاحظ هو ظهور سياسة زراعية معروفة في تاريخ السياسات الاقتصادية في الجزائر، وهي مشروع الثورة الزراعية الذي كان يهدف أساسا إلى تنظيم القطاع الفلاحي في الجزائر، وذلك حسب ثلاثة أنواع من قطاعات النشاط الزراعي وهي:

- 1- تكوين القطاع المسير ذاتيا والذي يضم المساحة الزراعية المقدرة بـ: 2.7 مليون هكتار.
- 2- تشكيل القطاع الخاص بالثورة الزراعية والذي يتمثل في بناء 1000 قرية اشتراكية تمثل المساحة المقدرة بـ 1.96 مليون هكتار.
- 3- تنظيم القطاع الزراعي الخاص بالمساحة الزراعية المقدرة بـ 4.7 مليون هكتار.

يمكن لنا أن نلاحظ أن التصنيف الخاص بتشكيل القطاعات الإنتاجية الثلاثة لم يتطرق إلى القدرات الكبيرة والهائلة التي يمكن أن تؤدي إلى تطوير القطاع الزراعي في المستقبل. وهذا ما يفسر ضعف مردودية الإنتاج الزراعي في الجزائر منذ بداية مشروع الثورة الزراعية بحيث أن معدل الزيادة لم يتعد نسبة 17.5% فيما بين 1971 إلى سنة 1981، ذلك أن نسبة النمو السنوية لم تتجاوز نسبة 1.83% خلال هذه الفترة⁽¹⁾.

وهناك عوامل كثيرة ومختلفة قامت أمام تطور النشاط الزراعي خلال مختلف مراحل التجربة الاقتصادية في الجزائر. ومن أهم هذه العوامل قلة الموارد البشرية والمالية التي وجهت إلى القطاع الزراعي وخاصة تلك المتعلقة بمستوى الموارد المالية والاستثمارات التي كانت في معظمها موجهة نحو القطاع الصناعي، إضافة إلى أسباب أخرى متعلقة بمشكلة توزيع الأراضي الفلاحية، وكذا مسألة التحكم في

¹ -Options méditerranéennes, série B, n° 14, année 1995.

التقنيات الحديثة التي أصبحت ضرورية في الصناعات الحديثة. إضافة إلى إشكالية تنظيم العقار الفلاحي ولتي تبقى من بين أعقد العمليات التنظيمية التي يجب التحكم فيها قصد بعث هذا النشاط في المستقبل.

وإذا كانت أهداف السياسات الاقتصادية المتعلقة بإعادة الهيكلة، هو تخفيض الثقل والأعباء المالية للدولة الذي سببته الخسائر المستمرة للقطاع العمومي وتفاقمها مع ارتفاع التكاليف وندرة الموارد المالية بعد انهيار أسعار البترول بداية 1986، فإن النتائج المتحصل عليها في ميدان الممارسة الاقتصادية لم يسمح بالوصول إلى تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات القادرة على تخفيض ظاهرة البطالة المتزايدة باستمرار، إضافة إلى عدم ضمان استمرار العملية الإنتاجية في القطاعات الصناعية أساسا.

وهكذا، يتبين لنا من خلال استعراض أهم الأبعاد التنظيمية التي شملتها مرحلة إعادة الهيكلة الاقتصادية في الجزائر خلال المرحلة الثانية التي ميزناها عن المراحل الأخرى للتجربة الاقتصادية الجزائرية، أن معظم نتائج هذه المرحلة باءت بالإخفاق المحتوم، وذلك بسبب عدم قدرتها على تحقيق أهدافها العديدة والمتضاربة فيما بينها بحيث إن سياسة الاستقلالية في التسيير لم تتجسد في الميدان نتيجة استمرار السياسة التدخلية للدولة ومختلف السلطات المركزية في تحديد مصير المؤسسات الاقتصادية من جهة، وعدم قدرة هذه المؤسسات عن مواجهة مشاكلها التسييرية والمالية من جهة أخرى. وهذا ما أدى إلى دخول الاقتصاد الجزائري في مرحلة أخرى جديدة يمكن أن نسميها فترة الانفتاح الاقتصادي والسياسي، التي بدأت مباشرة بعد إخفاق مرحلة إعادة الهيكلة الاقتصادية والتنظيمية للاقتصاد عامة وللمؤسسات الاقتصادية خاصة. وتصنف هذه الفترة ضمن المرحلة الثالثة للتجربة الاقتصادية في الجزائر

والتي تعتبر مرحلة مميزة بمجموعة من الخصوصيات والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثتها في المجتمع الجزائري خلال العشرية الأخيرة.

(III) المرحلة الثالثة:

يمكن تصنيف هذه المرحلة ضمن فترة تاريخية وسياسية متميزة جدا لتاريخ التجربة الاقتصادية في الجزائر، وهي تبدأ من بداية التسعينات إلى غاية بداية سنوات 2000، وهي الفترة التي عرفت معظم التغيرات السياسية والاقتصادية التي حولت النظام الاقتصادي الجزائري إلى النظام الليبرالي، أو ما يسمى كذلك بنظام اقتصاد السوق. ولذلك فإن هذه المرحلة تعبر حقيقة عن الانتقال الاقتصادي وبداية سياسات الانفتاح كحتمية زمنية، وكاختيار إستراتيجي جديد ومخالف تماما لتلك الاختيارات الاقتصادية والسياسية للجزائر منذ الاستقلال السياسي سنة 1962، بحيث إن التحول الكبير الذي أحدثته هذه العهدة الثالثة من التجربة الاقتصادية في الجزائر، تبين بشكل تاريخي وملحوس الدخول في مرحلة الانفتاح الاقتصادي والسياسي للجزائر، ودخولها في دائرة الليبرالية التي كانت مبعدة تماما من كل الاختيارات الاستراتيجية منذ بداية مختلف المشاريع والمخططات التنموية.

وأهم منعرج تاريخي عاشته التجربة الاقتصادية في الجزائر خلال سنوات التسعينات، هو الحدث الخاص بتطبيق البرنامج المتعلق بالتعديل الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي المتفق عليه في أبريل 1994 ومارس 1995، والذي يسمى برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول الذي كان قبل مشروع التعديل الهيكلي، أو ما يسمى ببرنامج التصحيح الهيكلي، الذي تم بين أبريل 1995 ومارس 1997، والذي بقيت آثاره واضحة إلى حد الساعة، وذلك نظرا لعمق الشروط والتعديلات التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، من حيث فرض قوانين جديدة لتحرير الاقتصاد الجزائري، لاسيما فتح السوق الجزائرية والتجارة الخارجية على

الخصوص، إضافة إلى تحرير الأسعار الذي - بكل وضوح - رفع سياسة الدعم التي كانت تقوم بها الدولة تجاه بعض السلع والخدمات الأساسية المكونة للحاجات الضرورية للمواطنين. كما فرضت هذه المؤسسات النقدية العالمية أيضا على الجزائر اتخاذ سياسة اقتصادية جديدة متمثلة أساسا في خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية، بحيث أن الحجج المقدمة تنصّ أساسا على ضرورة الفعالية الاقتصادية في تسيير هذه المؤسسات، وذلك بإدخالها في نظام اقتصادي جديد، هو اقتصاد السوق الذي سوف يستجيب لعنصر العرض والطلب.

كما سعت المنظمات الدولية أيضا المتمثلة في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، إلى فرض سياسة اقتصادية أخرى متمثلة في تحرير النظام المالي، وتخفيض قيمة العملة الوطنية التي عرفت انهيارا كبيرا قُدّر بأكثر من 40% في المرحلة الأولى فقط، وهذا ما أدى إلى حدوث انعكاسات اجتماعية واقتصادية وخيمة، والتي تجلت في ارتفاع الأسعار الذي أدى بدوره إلى ارتفاع نسبة التضخم، فانعكس سلبا على مستوى القدرة الشرائية وتفشي ظاهرة الفقر والحرمان في المجتمع الجزائري. وذلك من جراء غلق العديد من المؤسسات الاقتصادية الوطنية التي كانت تُشغل أعدادا هائلة من اليد العاملة.

ومباشرة بعد تطبيق هذا المشروع التصحيحي الذي فرضته الهيئات الدولية، بدأت الجزائر تسارع وتسابق التاريخ من أجل خوض معركة أخرى معاكسة تماما لتلك السياسات التأميمية والتاريخية التي عرفتھا الجزائر خلال سنوات السبعينات، لتدخل في سياسة جديدة متمثلة في التنازل والتخلي عن المؤسسات الاقتصادية الوطنية بأثمان متواضعة جدا لصالح الشركات الخاصة وللمتعاملين الاقتصاديين داخل الوطن وخارجه. وهو الأمر الذي تجسد ميدانيا منذ عام 1995، من خلال المرسوم الرئاسي رقم 95/22، والذي كان ينصّ على خوصصة بعض المؤسسات الاقتصادية

العمومية، والتي تمثلت أساسا في قطاع السياحة والتجارة لتشمل عملية الخصخصة في المرحلة الأولى بيع 04% من أسهم المؤسسات العامة التي تعتبرها الدولة كقطاعات غير استراتيجية لصالح لقطاع الخاص الجزائري أو لصالح الأجانب. ولقد تسارعت الأحداث بشكل يثير الدهشة والتساؤل من حيث الوتيرة التي صاحبت عملية تفكيك المؤسسات الاقتصادية العمومية التي كانت من قبل رمز ومفخرة الاقتصاد الجزائري. إن عملية تنفيذ برنامج الخصخصة الذي شرع فيه فعليا سنة 1995، أخذ مجرى جديدا وسريعا في سنة 1996.

وهذا من خلال مساندة البنك الدولي الذي اقترح برنامجا أوليا شمل 200 شركة من المؤسسات العامة المحلية المتواجدة في عدد كبير من المدن الكبرى في الجزائر، وهي مؤسسات صغيرة تنشط في قطاع الخدمات، ثم توسعت العملية منذ أفريل 1988 بحيث وصل عدد الشركات التي تم بالفعل خصصتها أكثر من 800 شركة محلية ومعظم الشركات تعرضت لعملية الحل من دون دخولها في عملية الخصخصة. وهذا ما يعني حدوث خسائر مالية معتبرة إضافة إلى ضياع عدد كبير من مناصب الشغل.

ولقد توسعت هذه السياسة الخاصة أيضا ببيع المؤسسات الاقتصادية والعمومية وحلها لتشمل 250 مؤسسة عمومية كبيرة في أواخر سنة 1997. ونظرا للانعكاسات الاجتماعية الخطيرة التي يمكن أن تتجر عن هذه العملية الخاصة بفك وبيع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، فإنه من الضروري الأخذ بعين الاعتبار الآثار الاجتماعية السلبية التي سببتها عملية الخصخصة، سواء في علاقتها بنسبة البطالة وتسريح العمال، أو في علاقتها بالنفقات والخسائر المادية التي ترتبت عن هذه العملية. غير أن السلطات العمومية لم تتحمل مسؤولياتها كاملة تجاه هذه الانعكاسات الاجتماعية مما أدى في نهاية الأمر إلى تفاقم الوضعية الاقتصادية والاجتماعية خلال

سنوات التسعينات. هذا بالإضافة إلى تلك الآثار السلبية الأخرى التي أحدثتها ظاهرة العنف السياسي والاجتماعي في المجتمع الجزائري، الأمر الذي عقد عملية تنظيم الإصلاحات الاقتصادية كثيرا، وكذا عملية تحمل أعباء الانعكاسات الإصلاحية والتعديلية نظرا لتفاقم الأزمة السياسية في هذه الفترة، وسيطرة المشكلة الأمنية التي عوّضت المشكلة الاقتصادية المعيشة خلال هذه المرحلة التاريخية العصبية من التاريخ السياسي والاجتماعي للجزائر.

لقد أصبحت المشكلة السياسية والأمنية محط كل الأنظار والاهتمامات من قبل السلطات العمومية ووسائل الإعلام والجمهور على حد سواء. وهذا الذي أدى في نهاية الأمر إلى تراكم العجز الاقتصادي والاجتماعي وتأجيل عملية تعديل المشكلة الاقتصادية وإصلاحها إلى فترات أخرى من تاريخ التجربة الاقتصادية الجزائرية مما يعني تفاقمها وتراكمها المستمرين.

وهكذا، يتبين لنا أن الإصلاحات الاقتصادية التي جرت خلال السنوات الأخيرة في الجزائر، ما هي إلا تغييرات تنظيمية تهدف إلى إحداث تغييرات نوعية في الهياكل الاقتصادية من أجل تطبيق نظام اقتصاد السوق وما يسمى بالسوق الحرة.

وهذا يعني في الواقع ظهور الرأسمال الخاص كفاعل أساسي في المعادلة الاقتصادية، بحيث إن هذه المعادلة تجسد نوعية العلاقات الاجتماعية بتحويل الممارسات الاقتصادية إلى لعبة من أجل الربح الذي يعتبر الحافز الفعلي لكل النشاطات الاقتصادية في المجتمع.

ولكن، لا يعني هذا أن السياسات الاقتصادية في الجزائر قد اختارت هذا النهج الليبرالي على أساس هذا المسعى المتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي، وإنما الاختيارات كانت نتيجة حتمية لتفاقم الأزمة الاقتصادية بعد انهيار السعر المرجعي للبترول بعد سنة 1986، وبداية ظهور انعكاسات سلبية لهذا الانهيار في بداية التسعينات. إن هذا

الأمر هو الذي أدى إلى سياسة اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ومن ثم الخضوع لشروطهما السياسية والإصلاحية، وهو ما يعني أن التأثير الخارجي في إحداث الإصلاح الاقتصادي أضحى أمرا محتوما، لأن السياسات الاقتصادية المفروضة من قِبل الهيئات المالية الدولية هي قبل كل شيء عملية تعديلية، وتكيفية للدول الخاضعة لهذه السياسات الدولية، وبالتالي تكييف اقتصاديات هذه الدول مع حاجيات ومتطلبات الأسواق المهيمنة على النظام الاقتصادي العالمي والرأسمالي، من خلال تدخل هيئات صندوق النقد الدولي وقرارات البنك العالمي في توجيه السياسات الاقتصادية للدول الواقعة فريسة لسياسة الإغراءات النقدية التي تقدمها هذه المؤسسات النقدية العالمية، في ضوء عصر جديد للعولمة الاقتصادية وظهور مناطق التبادل الحر في العالم.

وتتجلى السياسات التدخلية لهذه الهيئات العالمية في تحديد مجالات التدخل الحكومي وتقليصها، إضافة إلى غرض سياسة الأسعار المرتبطة ببعض السلع والخدمات الرئيسية مع التدخل أيضا في تقليص النفقات العمومية، وهو الأمر الذي يؤدي حتما إلى ظهور انعكاسات سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي على الخصوص.

وكما فتتعدى الإجراءات التدخلية لهذه المراكز الأجنبية إلى ميادين أخرى، كتحديد الاستثمارات العمومية، وتحرير التجارة الخارجية، وفرض سياسة التبادل الحر وفك الرسوم الجمركية.

ومن بين الانعكاسات الأولى لهذه السياسة التدخلية على مستوى الاقتصاد الجزائري، هو تزايد نسبة الاستيراد بحيث أن "المساعدات" التي يمكن أن تقدمها الهيئات النقدية العالمية توجهت مباشرة إلى دعم الاستيراد، وهو ما ترجم فعليا في الواقع التجاري الجزائري، إذ إن نسبة الاستيراد ارتفعت من 320 مليار دينار سنة 1993 إلى

824.8 مليار دينار سنة 1996، وانتقلت إلى 924.8 مليار دينار سنة 1997، وذلك بشكل متزايد ملموس.⁽¹⁾ ومن جانب آخر، فقد تعرضت الصناعة الجزائرية لخسائر معتبرة من ناحية معدلات النمو المسجلة بين سنة 1993 إلى غاية سنة 1997 على الخصوص. وهذا ما يبيّنه الجدول التالي الذي يعكس حقيقة هذا التراجع لنسب النمو الاقتصادية.

معدلات النمو المسجلة في قطاعات الإنتاج الصناعي العمومي.

السنوات	1993	1994	1995	1995	1997
معدل النمو الاقتصادي	-1.5 %	-8.5%	-0.5%	-8.6%	-7.2%

ويتبين لنا بكل وضوح أن النسب المسجلة في القطاع الصناعي العمومي قد عرفت تدهورا كبيرا من جراء تطبيق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات النقدية العالمية، إضافة إلى جو الاضطرابات السياسية والأمنية التي عرفت الجزائر خلال هذه المرحلة التاريخية، بحيث إن الكثير من المنشآت الصناعية تعرضت إلى التخطيم وإلى الحرائق المتعمدة ضد كل ما يرمز إلى القطاع العمومي وللملكي العمومية. ولكن هذا لا يفسر وحده ظاهرة العجز التنظيمي والمؤسساتي اللذين وصلت إليهما السياسات الاقتصادية في الجزائر أثناء حدوث هذه الاضطرابات الأمنية، وتفتشي ظاهرة العنف والإرهاب، الشيء الذي يجعلنا نتساءل من جديد عن سير هذه الصراعات الاقتصادية والتجارية في ظل هذه المرحلة العصبية من تاريخ التجربة الاقتصادية الجزائرية.

¹ - عماري عمار وقطاف ليلي، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر. الملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية. جامعة سطيف في 23-30 أكتوبر 2001.

وهناك تساؤلات سوسيولوجية أخرى التي تعتبر جوهرية لفهم مغزى وأهداف الاضطرابات السياسية والأمنية التي عاشتها الجزائر خلال سنوات التسعينات. ومن بين هذه التساؤلات: تساؤلنا عن العوامل والأسباب التي كانت وراء كل السياسات الإصلاحية التي تمت خلال هذه الفترة التاريخية، بحيث أنه من المشروع علميا التساؤل أيضا عن اختيار الظرف التاريخي لفترة التسعينات للشروع في الإصلاحات الاقتصادية خلال هذه الفترة؟ وهل هناك أهداف غامضة وكامنة وراء اختيار هذا الوقت الاجتماعي الذي اتسم بالصراعات والعنف من أجل الشروع في تطبيق إصلاحات النوعية والهيكلية للاقتصاد الجزائري؟ ذلك أنه لا يمكن لنا أن نعثر على حجج علمية وموضوعية لتفسير هذا الاختيار، بحيث إنه من المعروف تقليديا وتاريخيا أن الإصلاحات الأساسية والبنوية لا يمكن الشروع في تنفيذها إلا في حالة توفر الشروط الضرورية لها.

ومن بين أهم هذه الشروط ضرورة توفر شرط الأمن والاستقرار من أجل إنجاح كل مسعى إصلاحي لهدف التغيير والتحسين، وهذا ما يجعل التساؤل عن اختيار الوقت أمرا مشروعا سوسيولوجيا لفهم العوامل والمتغيرات المختلفة التي يمكن تشخيصها خلال تطبيق عملية الإصلاح والتعديل المؤسسي والاقتصادي، بحيث إنه لا يعقل الشروع في تنفيذ برامج التعديل الهيكلي والاقتصادي في جو اجتماعي يسود فيه الصراع والعنف.

وإذا تمعنا قليلا في دراسة البعد الزمني للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وظهرت سياسة الانفتاح الاقتصادي، نجد أن الجزائر لم تُقدّم على هذا النوع من الإصلاحات منذ بداية تطبيق المشاريع والمخططات التنموية الأولى، بحيث إن درجة التغيرات الاقتصادية التي وصلت إليها خلال سنوات التسعينات لم يسبق لها مثيل في التاريخ الاقتصادي الوطني منذ الاستقلال. وهذا يعني أن المرحلة التاريخية التي

أقيمت فيها الإصلاحات التنظيمية العميقة تجعلنا نفكر من جديد في سر هذا الاختيار وفي الآثار والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لهذه السياسة على توجيه المسارات التنظيمية والمؤسسية للمجتمع الجزائري، وذلك في المستقبل القريب والبعيد على السواء.

ومن زاوية أخرى يمكننا أن نلاحظ أن التجربة الاقتصادية في الجزائر خلال مرحلتها الثالثة التي تمثلت في بداية ظهور سياسة الانفتاح اقتصادي وتطبيق ما يعرف باسم اقتصاد السوق، أن هذه السياسة الجديدة المقترحة ضمن هذا الاتجاه الإصلاحي الجديد لا يعبر فقط عن حتمية تنظيمية وإصلاحية أملت الظروف الداخلية للاقتصاد والمجتمع، وإنما تعبر أيضا عن وجود أبعاد أخرى ضمن المحيط الخارجي للمنظومة الاقتصادية العالمية والتي تدل سوسيولوجياً على وجود عناصر أخرى جديدة ضمن السياسة الاقتصادية للجزائر خلال فترة التسعينات وبداية سنوات 2000، بحيث إن التغيرات التي حدثت على المستوى الاقتصادي، لا يمكن فصلها عن باقي التغيرات التي طرأت في إطار ظهور المتغيرات والعوامل العالمية، وشدة تأثير القوى الاقتصادية العالمية وتحكمها في مصير دول واقتصاديات العالم المتخلف. ولذلك نجد أن الاختيارات التي تمت ضمن السياسات الاقتصادية خلال هذه المرحلة الثالثة، تشير بوضوح إلى أن المعالم الكبرى للتنظيم الاقتصادي في الجزائر لم يبق محلياً ووطنياً، وإنما أصبح متغيراً تابعاً للمتغيرات الاقتصادية المفروضة ضمن الهيكلية الاقتصادية والسياسية الجديدة التي تسعى الدول المتطورة إلى تحقيقها على حساب الدول الأخرى الأقل تطوراً، وهذا ما يفسر أيضاً نوعية الاختيارات والاتجاهات التنظيمية والمؤسسية التي أحدثتها مختلف سياسات الإصلاح الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة في الجزائر، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى

حدوث انعكاسات اقتصادية واجتماعية عميقة جراء تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، وما يدعى بمبادئ اقتصاد السوق.

خلاصة:

من أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من تقديم هذه القراءة السوسيولوجية ذات الطابع النقدي والتحليلي لمختلف العوامل المحيطة بالتجربة الاقتصادية في الجزائر، وذلك منذ ظهورها في بداية سنوات السبعينات، أن التوجه الاقتصادي للدولة الجزائرية بعد الحصول على الاستقلال مباشرة كانت تستجيب أساسا للأيديولوجية الاشتراكية السائدة في مرحلة الثنائية القطبية، مما أدى إلى تشكيل مؤسسات اقتصادية عمومية كانت تنشط في المجال الصناعي بالخصوص.

وفي نفس الوقت كانت هذه السياسات الاقتصادية تهدف أصلا إلى أدوار اجتماعية أكثر منها اقتصادية، وهو ما تجلّى من خلال سياسة التشغيل التي كانت تهدف إلى الحد من البطالة المقنعة فقط. إضافة إلى إتباع سياسة تحديد الأسعار لسد حاجيات المواطن، لأن الأهداف الاجتماعية هي المحددة الأولى للسياسة الاقتصادية في تلك الفترة.

لكن مع انسداد الأوضاع الاقتصادية وتوقف عجلة التصنيع، توجهت السياسات الاقتصادية إلى اتخاذ سياسات جديدة متمثلة في الإصلاح وإعادة الهيكلة الاقتصادية والتنظيمية للمؤسسات الاقتصادية العمومية. لكن ذلك المسعى التعديلي لم يعمر طويلا، وهذا ما أدى إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وخاصة بعد انهيار أسعار البترول الذي أثر سلبا على تراكم الشكوك حول المستقبل الاقتصادي ومصير التجربة التنموية للجزائر في ظل تدهور العوامل التسييرية والمادية من جهة وتدهور الأوضاع السياسية والأمنية التي أصبحت مناخا غير ملائم للشروع من جديد

في تنفيذ إصلاحات اقتصادية مغايرة تماما لتلك الإصلاحات التي عرفت الجزائر منذ استقلالها.

وبهذا الاتجاه الجديد، أصبحت التجربة الاقتصادية الجزائرية في قالب الليبرالية الاقتصادية التي دخلت باسم اقتصاد السوق الذي يرتبط بمفهوم اقتصادي أكثر من أي شيء آخر، وهو مفهوم السوق الرأسمالية في ظل توسع الدوائر العالمية. وهذا ما يبين بكل وضوح تسرب عناصر جديدة أملت الظروف الخارجية للاقتصاد الدولي من جهة، وساعدها تدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الداخلي. وهكذا نلاحظ أن التوجه الاقتصادي الجديد الذي يعبر فعليا عن ظاهرة التحول والانتقال الاقتصادي نحو اقتصاد السوق، يستدعي أيضا بلورة تساؤلات سوسيولوجية جديدة عن الآثار والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لهذا الانتقال ومحاولة استقراءها من خلال مختلف التوجهات العملية المجسدة للممارسات الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد. وهذا ما يوفر مناخا علميا ثريا لبلورة قراءات سوسيولوجية جديدة حول أبعاد وآثار الانتقال الاقتصادي ضمن التجربة الاقتصادية الحديثة.

BIBLIOGRAPHIE :

- 1- AMIN Samir, *L'impérialisme et le développement inégal* édition de minuit, Paris, 1976.
- 2- BENACHENCHOU Abdelatif, *Planification et développement en Algérie*, imprimeries commerciales, Alger, 1980.
- 3- BENACHENCHOU Mourad, *Réformes économiques : Dette et démocratie* Echrida, Alger, 1993.
- 4- BENACHENCHOU Mourad, *Dette extérieure, corruption et responsabilité politique*, Imprimerie Dahleb, Alger, 1998.
- 5- BENHASSINE M.L, *Essais d'économie du capitalisme dépendant* O.P.U, Alger, 1993.
- 6- BENISSAD Hocine, *La réforme économique ou l'indicible ajustement structurel*, O.P.U, Alger, 1991.
- 7- BENHOURIA Tahar, *L'économie de l'Algérie*, Maspero, Paris, 1980.
- 8- BOUZIDI A, *Les années 90 de l'économie algérienne, les limites des politiques conjoncturelles*, ENAG, Alger, 1999.
- 9- BRAHMI A, *L'économie algérienne*, O.P.U, Alger, 1991.
- 10- DE MONTBRIAL T, *Le désordre économique mondial* Goldman-Levy, Paris, 1975.
- 11- DURAND L, *La politique pétrolière internationale*, P.U.F, Paris, 1970.
- 12- Denis FLOWZAT, *Economie contemporaine* T1, T2 , Edition P.U.F, Paris, 1992.
- 13- GENEUREUX J, *Une raison d'espérer. L'horreur n'est pas économique, elle est politique*, PLON, Paris, 1997.
- 14- GENEUREUX J, *Introduction à l'économie* Du seuil, Paris, 1995.
- 15- Jaques GENEUREUX. *Introduction à la politique économique* Du seuil, Paris, 1999.

- 16- Jean Pierre MARTIN. *Histoire et analyse économique de la révolution industrielle au système de l'économie mondiale*, Edition Marketing, 1991.
- 17- Jean Pierre RIOUX, *La révolution industrielle*. Du seuil, Paris, 1971.
- 18- Le PIASCORN, Y. *Le nouveau désordre économique mondial, le capitalisme et ses crises*, Edition Marketing, 1995.
- 19- Marc ECREMENT. *Indépendance politique et libération économique. Un quart de siècle du développement de l'Algérie (1962-1985)*. ENAP, O.P.U, 1986.
- 20- TEULON F, *Le rôle de l'état dans l'économie*. Du seuil, Paris, 1996.
- 21- W.W.ROSTOW . *The world economy, history and prospect*, University of Texas Presse, 1978.